أدبيات الشفافية والفساد
ودورها في مكافحـة الفســـاد في مصـر

د. أماني عبدالهادي الجوهري*

مستخلص

تأتي هذه الدراسة بالتزامن مع اهتمام واضح من قبل الدولة بالتصدي لظاهرة الفساد ومحاربتها، واهتمامها أيضًا بالبحث العلمي، ودوره في حل مشكلات المجتمع، ولا يوجد خلاف علي أن ظاهرة الفساد واحدة من أهم مشكلات المجتمع المصري، التي يتعين علي الباحثين دراستها والاهتمام بتشخيصها والبحث في سبل علاجها، وفي هذا الإطار تطرح الدراسة سؤالاً جوهريًا: هل يمكن أن تصبح الجهود البحثية المبذولة في دراسة قضايا الشفافية والفساد إحدي الطرائق الممكنة للتخفيف من حدة الظاهرة ومواجهتها؟ وهل يمكن أن تؤدي الجهود البحثية دورًا مسانداً ومكملاً للجهد الوطني الذي تقوم به الدولة لمكافحة الفساد؟ الأمر الذي يتطلب مراجعة للأدبيات التي تناولت الظاهرة، وهو ما تسعي الدراسة الحالية إليه، حيث تهدف إلي مراجعة أدبيات "الشفافية والفساد" من حيث موضوعاتها، وأهدافها، ومنهجيتها، وإسهاماتها، أملاً في تطويرها، وتفعيل دورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مصر.

كلمات مفتاحية : **الشفافية، الفساد، البحث العلمي، مكافحة الفساد، مصر.**

مقدمـــة

يعد الفساد ظاهرة بشرية ممتدة في كل النظم السياسية علي اختلاف مستوياتها الاقتصادية وثقافتها المجتمعية؛ إذ يعد ظاهرة عامة تعاني منها كل المجتمعات المتقدمة أو النامية علي حدّ سواء. إلا إن انتشار الفساد بوصفه ظاهرة عامة، والإقرار بوجوده في المجتمعات كافة، لا يعني

*مدرس بقسم العلوم التأسيسية - بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة،مصر.

التعايش معه أوعدم مواجهته؛ إذ يعد من أخطر الظواهر التي تنعكس سلبًا علي المواطن والدولة والمجتمع.

ومن الجانب الاجتماعي يؤدي الفساد إلي زيادة الشعور باللامبالاة والسلبية لدي أفراد المجتمع، ويقتل الدافع والرغبة في الإنجاز، ويؤدي إلي انتشار الجريمة كرد فعل لانهيار منظومة القيم الأخلاقية. وعلى الجانب الاقتصادي يؤدي إلي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وارتفاع تكلفة الخدمات التي يحتاجها المواطن، بالإضافة إلي إعاقة التنمية الاقتصادية وإهدار المال العام[1]. وعلى الجانب السياسي يؤدي الفساد إلي إضعاف قدرة النظام السياسي علي تلبية حقوق مواطنيه، ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسي للدولة.[2]

ويظل الفارق بين مجتمع وآخر غير متمثلٍ في وجود الفساد أوعدم وجوده، فهو موجود في جميع الحالات، لكن الفارق يتمثل في درجة انتشار الفساد من جانب، ومدى القدرة على مكافحة الفساد في حالة ظهوره من جانب آخر[3].

وفي مصر تشير المؤشرات الدولية والمحلية إلي انتشار ظاهرة الفساد عامة علي مدى السنوات الماضية، فعلي المستوي المحلي سجل مؤشر إدراك الفساد الذي يصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء 66 نقطة خلال عام 2007 من إجمالي 100 نقطة، واستمر علي الدرجة نفسها تقريبًا ليسجل 3،66نقطة في عام 2008، ثم انخفض ليسجل 62،5 نقطة خلال عام 2009، ليرتفع مرة أخري ويسجل 64.6 نقطة خلال عام 2010،[4] وهو ما يعني الادراك المتزايد من جانب المبحوثين الذين شملهم المؤشر بانتشار الفساد في المجتمع، لأن مؤشر إدراك الفساد مؤشر متدرج يتراوح من صفر(انعدام ظاهرة الفساد) إلي 100 نقطة(أعلي درجات الفساد)، وكلما ارتفعت الدرجة كان ذلك مؤشرًا علي ارتفاع في إدراك المواطنين للفساد في محافظات الجمهورية المختلفة.

ولم تكن المؤشرات المحلية هي الوحيدة التي سجلت ارتفاع في إدراك حجم الفساد في مصر، فوفقًا لمؤشر مدركات الفساد العالمي، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهو أيضًا مقياس مدرج، لكنه علي عكس مؤشر الفساد المحلي، يتدرج من صفر(فاسد جدًا) إلي100 (نظيف جدًا)، نجد أنه على الرغم من تحسن درجة مصر وارتفاعها من 32 درجة في عامي 2012، 2013 إلي 37 درجة في عام 2014[5]، و36 درجة في عام 2015. فالأمر لم يستمر طويلاً، فلقد أخذت الدرجة في التراجع مرة أخري لتهبط إلي 34 درجة في عام 2016، ليتراجع ترتيب مصر من المرتبة 88 من أصل 168 دولة، إلي المرتبة 108 من أصل 176 دولة شملها الاستطلاع علي مستوي العالم.[6]

وبغض النظر عن تراجع درجتها وترتيبها في عام 2016، مقارنة بعامي 2014 و2015، فإن مراجعة موقف مصر بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد، يبين– كما هو موضح بالشكل التالي– تسجيل مصر لدرجات منخفضة باستمرار، طوال العشر السنوات السابقة.

شكل (1) يوضح درجة مصر علي مؤشر مدركات الفساد في الفترة من2006-2016

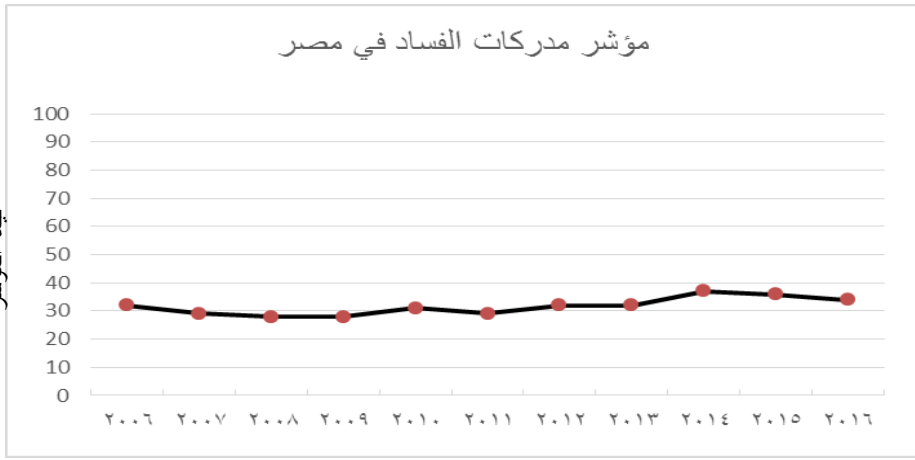

الأعـــوام

المصدر**: Transparency International Organisation.،Corruption PerciptionIndex

لم تتجاوز درجة مصر علي مؤشر مدركات الفساد، 37 درجة من إجمالي 100 درجة، وهو ما يضع مصر في الطرف الأدنى للمؤشر، ويشير إلي وجود مشكلة كبيرة في مدركات الفساد في القطاع العام. [7]

الأمر الذي تداركته الحكومات المتعاقبة؛ مما دفعها إلي إتخاذ خطوات جادة لمعالجة تدني ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المتعلقة بالفساد، وكان من أبرز هذة الخطوات: إنشاء لجنة الشفافية والنزاهة، والموافقة علي إنضمام مصر إلي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وإلي جانب هذه الاجراءات وغيرها من الإجراءات المؤسسية والتشريعية المتخذة؛ فقد أولت القيادة السياسية، متمثلة في رئيس الجمهورية، اهتمامًا كبيرًا بمكافحة الفساد ودعم الجهود المبذولة لمواجهته، ظهر هذا الاهتمام بوضوح في الخطاب السياسي الرسمي؛ حيث أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه "لا أحد فوق المحاسبة والقانون، بداية من رئيس الجمهورية حتى أصغر مسئول دون استثناء، وأن الدولة جادة ومصرة على النجاح فى مكافحة الفساد حتى تصل إلى المعدلات العالمية فى وقت قصير جدًا". [8] **وفي أثناء تكليفه للوزراء والمحافظين الجدد، أكد رئيس الجمهورية أيضًا علي ضرورة إيلاء الأولوية لعدة أمور من أبرزها تحقيق المزيد من الشفافية والنزاهة والاستمرار فى جهود مكافحة الفساد.** [9]

---

*قامت الباحثة بتجميعه من أعداد مختلفة من مؤشر مدركات الفساد , المتاح علي رابط منظمة الشفافية الدولية.

واتساقًا مع هذة التصريحات، وتأكيدًا لجدية الدولة في مكافحة الفساد، قامت الأجهزة الرقابية، وفي مقدمتها جهاز الرقابة الإدارية، فى الآونة الأخيرة، بالكشف عن العديد من الوقائع وقضايا الفساد الكبري التى تقدر بمئات الملايين، وإعادتها إلى الدولة.(10)

وعلي الرغم من جدية الدولة وحرصها علي مواجهة الفساد والحد منه، والدور الذي تقوم به الرقابة الادارية في مواجهة الظاهرة في السنوات العشر الأخيرة، فإن معدلات الفساد لم تنخفض؛ لأن ظاهرة الفساد في مصر ظاهرة عميقة ومتشعبة، الأمر الذي يفرض علي الجميع الاهتمام والمشاركة في عملية مكافحة الفساد، والوقوف إلي جانب المؤسسات الحكومية والرقابية، ومؤازرتها لاستكمال مشوار القضاء على الفساد، ومسألة مكافحته لم تعد مهمة الدولة، والأجهزة الرقابية، وحدها، وإنما أصبحت مسئولية مجتمعية يجب أن يشارك فيها جميع المواطنين، وكذلك المجتمع بكل مؤسساته، ومكوناته.(11)

فالبرلمان يمكن أن يشارك عن طريق سن القوانين اللازمة لمكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تواجه الظاهرة عن طريق خلق ثقافة مجتمعية تنبذ الفساد، والإعلام يمكن أن يؤدي دورًا عن طريق تنوير المواطنين وتوعيتهم بمخاطر الفساد.....

والتساؤل الذي تطرحه الدراسة في هذا السياق: ماذا عن المؤسسات العلمية والجهود البحثية المبذولة في مجال الشفافية والفساد؟ هل تعد الجهود البحثية المبذولة في هذا المجال أحد المكونات التي يمكن أن تؤدي دورًا في مكافحة ظاهرة الفساد والحد منها؟ هل يمكن أن تصبح إحدي الطرائق الممكنة للتخفيف من حدة الظاهرة ومواجهتها؟ أم أن إسهاماتها إسهامات نظرية تقتصر علي المجتمع البحثي، ولا دور لها في عملية مكافحة الفساد في المجتمع المصري؟

المشكلة البحثية وأهميتها :

اهتمت الأوساط الاكاديمية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية طوال العقد الماضي بقضايا الشفافية والفساد، تجلي هذا الاهتمام في صور عدة منها؛ تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، الأمر الذي أسفر عن صدور العديد من الأدبيات التي تبحث في هذه القضايا وترصدها وفق منهجية علمية منظمة.

وتعد الجهود المبذولة لدراسة قضايا الشفافية والفساد، دليلاً علي إدراك الباحثين لخطورة ظاهرة الفساد غير أنها لا تعد بالضرورة دليًلا علي إسهام تلك الجهود في مواجهة الظاهرة وعلاجها في الواقع, الأمر الذي يتطلب قدرًا من المراجعة للأدبيات التي تناولت قضايا الشفافية والفساد؛ مراجعة لموضوعاتها ومنهاجيتها، أملاً في تطويرها وتفعيل دورها في مواجهة الظاهرة، ففي ظل دولة تسعي لمواجهة الفساد بكل أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي ظل تأكيد الدولة أيضًا علي أهمية البحث العلمي ودوره الكبير في تحقيق التنمية وحل مشكلات

المجتمع[12]، يصبح من الضروري تفعيل الجهود البحثية المبذولة في مجال الشفافية والفساد للاستفادة منها ومن نتائجها في تعزيز الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف علي الجهود البحثية المبذولة في مجال الشفافية والفساد في مصر؛ من حيث موضوعاتها ومنهجيتها، وإسهاماتها، للاجابة عن تساؤل جوهري مؤداه: هل يمكن أن تصبح الجهود البحثية المبذولة في مجال الشفافية والفساد إحدي الطرائق الممكنة لمكافحة الفساد؟ وكيف يمكن تعظيم الاستفادة من مخرجات تلك الجهود في عملية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع المصري؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف علي الاتجاهات الرئيسة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر.
2. مراجعة المنهجية المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر.
3. بلورة الأدوار التي يمكن أن تسهم عن طريقها الأدبيات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
4. تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الأدبيات في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مصر.

تساؤلات الدراسة:

1. ما الاتجاهات الرئيسة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر؟
2. ما المنهجية المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر؟
3. ما الأدوار التي تسهم عن طريقها أدبيات "الشفافية والفساد" في مكافحة ظاهرة الفساد؟
4. كيف يمكن تعظيم الاستفادة من مخرجات الأدبيات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مصر؟

أهمية الدراسة:

تأتي هذة الدراسة بالتزامن مع اهتمام واضح من قبل الدولة، ليس فقط بالتصدي لظاهرة الفساد ومحاربتها، ولكن أيضًا بمحورية دور البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع، وهو ما يوضح أهمية الدراسة، التي يمكن أن تسهم في:

1. دعم الجهد الوطني لمكافحة الفساد، عن طريق البحث في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأدبيات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتقديم آليات مقترحة لتحقيق ذلك.
2. تعظيم شأن البحث العلمي، ودوره في معالجة الظواهر السياسية والاجتماعية التي تقوض من التنمية، وفي مقدمتها ظاهرة الفساد.
3. تقديم طرح نظري يسهم في الاستفادة من الأبحاث العلمية التي تجري لمواجهة ظاهرة الفساد، فعادة ما يثار الحديث بشأن جدوي الأبحاث ومدي الاستفادة منها، إلا أن هذا الحديث لا يترجم إلي دراسات تقدم حلولاً عملية.

4. تحفيز الباحثين السياسيين والاجتماعيين، وحثهم علي مراجعة أدبيات تتناول قضايا أخري لا تقل أهمية عن قضية الفساد، والبحث في كيفية الاستفادة منها، لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق نهضة المجتمع.

5. مساعدة الباحثين السياسيين الراغبين في دراسة قضايا الشفافية والفساد، وتوجيههم للنقاط البحثية الجديرة بالدارسة.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية، فهي تهدف إلي مراجعة أدبيات الشفافية والفساد، بما يحقق المعرفة بواقع تلك الأدبيات وطبيعتها من حيث :أهدافها، ومنهجيتها، واسهاماتها. وتعتمد الدراسة في تحقيق هذا الهدف علي منهج المسح بالعينة للأدبيات التي تناولت قضايا الشفافية والفساد في مصر، خلال العشر السنوات السابقة.

التحديد الزمني للدراسة:

يتحدد المجال الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من 2006-2016 م ، ولعل في اختيار هذة الفترة ما يبررها، حيث يعد عام 2006 بداية لمرحلة جديدة من الالتزامات الرسمية، والجهود البحثية المبذولة في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مصر.

- منذ عام 2006 أصبحت مصر ملزمة دوليًا بالعمل علي مكافحة الفساد، بعد أن صدقت في نهاية عام 2005 في 14 ديسمبر 2005 م علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- في سبتمبر من عام 2006 قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء – ولأول مرة – بإعداد مؤشر محلي لقياس ظاهرة الفساد في مصر.
- في2007 م صدر قرار من وزير الدولة للتنمية الإدارية، بإنشاء لجنة الشفافية والنزاهة التي اهتمت منذ نشأتها بإصدار التقارير والدراسات العلمية المتعلقة بموضوعات الشفافية ومكافحة الفساد.
- في الفترة من عام 2011 إلي 2013 شهدت الدولة العديد من التغيرات السياسية التي كشفت عن حجم الفساد، وما يترتب عليه من آثار وخيمة علي المستويات كافة ؛ الأمر الذي صاحبه عددًا من الجهود الرسمية والبحثية التي استهدفت مواجهة الظاهرة ودراستها.
- في مايو من عام 2014 صدر قرار جمهوري بالموافقة علي انضمام مصر إلي الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وفي ديسمبر من العام نفسه، أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

- **في عامي 2015، 2016، قامت الأجهزة الرقابية بجهود مكثفة، نتج عنها الكشف عن قضايا فساد كبري يتورط فيها مسؤولون تنفيذيون وقيادات إدارية كبري في السلطتيتين التنفيذية والقضائية، فأبرز القضايا التي كان يتم ضبطها قبل ذلك، لم يكن متورطاً فيها مسئولون كبار، بل كانت تقتصر علي صغار الموظفين، إلا أنه في سبتمبر 2015 وبناءً علي تعليمات من الرقابة الإدارية ألقت السلطات المصرية القبض علي وزير الزراعة عقب تقديم استقالته للتحقيق معه بشأن إحدى قضايا الفساد، وفي أبريل من عام 2016 تم الحكم علي الوزير المستقيل بالسجن عشر سنوات في قضية الرشوة المنسوبة إليه.**
- **في عام 2016 وبالتحديد في ديسمبر 2016 تم الكشف والإعلان أيضًا عن عدة قضايا فساد كبري، أبرزها قضية مجلس الدولة التي تم الكشف عنها بشفافية لم يعتدها المجتمع المصري.**

عينة الدراسة: تم وضع مجموعة من المحددات لاختيار العينة الملائمة لهدف الدراسة كالتالي:

- **أن يكون الإصدار دراسة علمية من مثل: أطروحة ماجستير أو دكتوراة، أو بحث منشور، أو غير منشور، أو ورقة عمل، أو تقرير، أو كتاب صادر عن مركز أوجهة بحثية تتبع المنهج العلمي، مع استبعاد الكتب والمقالات الصحفية التي تخلو من الصفة العلمية.**
- **أن يكون الإصدار في إطار المجال الزمني للدراسة الممتد من عام2006 حتي عام 2016.**
- **أن يكون الإصدار منصبًا علي دراسة أوضاع الشفافية والفساد في الحالة المصرية فقط، أو يتناولها في إطار مقارن مع حالات أخري.**

وبعد تحديد شروط اختيار العينة، لجأت الباحثة إلي اختيار عينة عشوائية طبقية، ونظرًا لعدم توافر قائمة بكل أدبيات الشفافية والفساد، تم الاعتماد علي مصدرين أساسيين:

1- **موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية[13] بوصفه موقعًا موحدًا يتيح جميع مصادر المعرفة؛ من رسائل الماجستير والدكتوراة، والأبحاث، والمجلات العلمية بالجامعات المصرية.**

2- **مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، بإعتباره رائداً في بناء مؤشر محلي للفساد، فضلاً عن قيامه -في الفترة من 2006-2010- بإصدار ما يزيد عن الخمسين إصدار ما بين دراسات وتقارير، بشأن الفساد في مصر.**

هذا بالإضافة إلي شبكة المعلومات الدولية؛ للوصول إلي التقارير والدراسات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية التي يتم نشرها علي مواقعها الإلكترونية غير المتوفرة فى مكتبات الجامعات المصرية.

و نظرًا لطبيعة الدراسة، وما تتطلبه من مراجعة كل دراسة علمية، أو تقرير علمي علي حدي، تم تحديد خمسين إصدارًا علميًّا تمثل عددًا متوسطًا للمراجعة والتحليل. وتنقسم عينة الدراسة* كما يأتي :

عشرون بحثًا ودراسة علمية، وعشرون أطروحة ماجستير ودكتوراة أجيزت في الجامعات المصرية، وعشرة تقارير صادرة عن جهات بحثية ومنظمات مجتمع مدني محلية وعالمية.

مفاهيم الدراسة:

- **مفهوم الشفافية:**

ورد في لسان العرب : " وشفه الحزن أظهر ما عنده من الجزع . وشفه الهم أي هزله وأضمره حتى رق وهو من قولهم : شف الثوب إذا رق حتى يصف جلد لابسه . [14] فكلمة شفافية تشتق من الفعل(شف) وهو ستر القليل، وشف الثوب أي رق حتي يري ما خلفه.

وتعني فى الإنجليزية (Transparency) الشئ الواضح، الشفاف الذي يسمح بالرؤية عن طريقه، وتتسم بإمكانية الوصول إلي المعلومات[15].

واصطلاحًا :لايختلف معني الشفافية كثيرًا عن معناها اللغوي؛ حيث يدل على إظهار وجه الحقيقة والوضوح الشديد في كل شئ، وبمعني أدق فهي الصدق والمصافحة والمكاشفة، وأيضًا الجرأة في مواجهة العقبات والأزمات لإيجاد حلول لها.[16]

ولقد أصبحت كلمة شفافية أكثر شيوعًا واستخدامًا في العلوم الاجتماعية مع بداية تسعينيات القرن العشرين، وارتبط استخدامها في البداية بالكتابات الاقتصادية التي تنص علي ضرورة إتاحة المعلومات للمستثمرين ليتمكنوا من اتخاذ قرارت خاصة بأموالهم، ثم انتقل استخدام الكلمة للكتابات السيسيولوجية والسياسية[17]، ليوضح ضرورة المكاشفة وإتاحة المعلومات من مؤسسات الدولة وكذا مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لكل المعنيين.

وتعرف الشفافية بأنها: "توافر المعلومات التي تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين"[18]. وتعرف أيضًا بأنها" آلية الكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ"[19]

ويعرفها آخرون بأنها: "إفصاح الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو التنظيم عن ذاته/ ذواتهم، وقيامه بإتاحة البيانات صحيحة ودقيقة في مواقيتها، وأن يكون متقبلاً لمراجعتها وتقييمها، وأن يطور اتجاهات إيجابية نحو كل هذه العناصر"[20]، وهو التعريف الذي تتبناه الدراسة لشموله

*انظر :ملحق الدراسة رقم(1).

الأفراد والمؤسسات كافة الموجودة في المجتمع سواء كانت حكومية أوغير حكومية، كما يمكن عن طريق هذا التعريف، تقديم مجموعة من المؤشرات التى تشكل عناصر التعريف الإجرائى للشفافية كما يأتي[21]:

- الحرص علي نشر المعلومات.
- إتاحة المعلومات في أوقاتها.
- صحة البيانات المنشورة وصدقها .
- الحرص علي تلبية استفسارات المعنيين حول البيانات.
- الأخذ بآراء المعنيين وإشراكهم في صنع القرار.

ويرتبط مفهوما الشفافية والفساد ارتباطًا وثيقًا ببعضهما، إذ تقوم الشفافية علي حق المواطنين (سواء أكانوا باحثين أم إعلاميين، أم منظمات مجتمع مدنى...) في الحصول علي المعلومات المتعلقة بالسياسات والقرارات؛ الأمر الذي يمكنهم من محاسبة الحكومة، والكشف عن الممارسات الفاسدة من جانب، وتقليل فرص الفساد المحتمل حدوثها من جانب آخر.

- **مفهوم الفساد**

ورد في لسان العرب :" فسد : الفساد : نقيض الصلاح ، فسد يفسد ويفسد وفسد فسادًا وفسودًا ، فهو فاسد وفسيد فيهما ، ولا يقال ان فسد وأفسدته أنا. وقوله تعالى: ويسعون في الأرض فسادًا نصب فسادًا لأنه مفعول له أراد يسعون في الأرض للفساد . وقوم فسدى كما قالوا ساقط وسقطى " [22].

وفي الإنجليزية تشتق كلمة" Corruption " من الفعل اللاتينى " Corrupts "،وتشير إلي أن شيئًا ما تم كسره، هذا الشئ قد يكون قاعدة سلوكية، أوقاعدة إدارية أو قانونية، وهذا الكسر يتم بهدف تحقيق منفعة[23]. وتبعث المعاني اللغوية للفساد تصورًا سلبيًا، لما تحمل كلمة الفساد من التحول من الصالح إلي السيء مثل العطب والتلف، أو حدوث خلل أو كسر قاعدة لتحقيق منفعة ما، فالفساد شكل من السلوكيات يتعارض مع القيم والقانون[24].

وإصطلاحًا تتعدد تعريفات الفساد بتعدد أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والادارية والقانونية. إلا إن هناك اتفاقًا أو قبوًلا دوليًا لبعض تعريفات الفساد من مثل تعريف البنك الدولي، الذي يعرف الفساد علي أنه " إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصلحة خاصة"، ويتبني كثيرون هذا التعريف[25]، علي اعتبار انه بسيط وواسع بما فيه الكفاية ليشمل

معظم الفساد الذي نواجهه[26]، ومع ذلك لا يخلو التعريف السابق من الانتقاد، علي أساس أنه يقصر الفساد علي القطاع الحكومي، لأنه يعرفه علي إنه إساءة استغلال السلطة العامة.[27]

وفي المقابل طرحت منظمة الشفافية الدولية تعريفًا يضيف إلي تعريف البنك الدولي القطاع الخاص، وذلك بتعريف الفساد علي أنه "إساءة استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة"، والسلطة المخولة قد تكون في القطاع الحكومي، عندما يسيء موظف عام استخدام سلطاته، كما قد تكون السلطة المخولة في القطاع الخاص، حين يسيء العامل استخدام وظيفته لتحقيق مصلحة خاصة.[28]

وإساءة استخدام المنصب العام، أو السلطة يمكن أن تتم بطرائق عديدة، على سبيل المثال، عندما يقبل المسؤولون الرشوة أو يبرمونها؛ أو عندما يتم استخدامها للحصول على منافع شخصية حتى لو لم يحدث رشوة عن طريق سرقة أصول الدولة، أو سوء إدارة مواردها[29].

ولا يشترط بالضرورة أن تكون إساءة استخدام السلطة من أجل تحقيق مصلحة خاصة بالفرد نفسه فقط، ففي كثير من حالات الفساد، يمكن أن تكون من أجل حزبه، أو أصدقائه، أوأفراد أسرته، أو الطبقة التي ينتمي إليها..[30]. وأيضًا لا يشترط أن تقتصر ممارسات الفساد علي التربح أو دفع الرشاوي، حيث تمتد لتشمل استغلال السلطة لتحقيق مصالح مادية مثل : غسيل الأموال، أو غير مادية كالواسطة، بل إن الإهمال وعدم المبالاة وعدم إنجاز الفرد لواجبات وظيفته، يعد نوعًا من أنواع الفساد الذي يترتب عليه الإضرار بالصالح العام.

وفي ضوء ما تقدم، تتبني الدراسة تعريف واسع للفساد كما يأتي: " هو استخدام غير مشروع، وغير مبرر للسلطة أو القوة ابتغاء المصلحة الخاصة سواء كانت شخصية أو عائلية أو ما يشابهها، وذلك لدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يقوم بها فرد، أو أفراد أو مؤسسة أو دولة، ويترتب عليها إحداث آثار وخسائر مادية ومعنوية، تصيب الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة."[31]

وفي ضوء هذا التعريف يمكن تحديد المؤشرات التي يتضمنها مفهوم الفساد إجرائيًا كما يأتي :

- الرشاوي
- التربح من المال العام أوالاستيلاء عليه أو إهداره .
- المحاباة والواسطة والمحسوبية
- الإهمال في أداء واجبات الوظيفة العامة

- إعلاء المصلحة الخاصة علي المصلحة العامة

محاور الدراسة:

تنقسم الدراسة إلي ثلاثة محاور: يعرض الأول للاتجاهات الرئيسة في دراسة قضايا الشفافية ومكافحة الفساد في مصر، ثم يكشف الثاني عن المنهجية المستخدمة في دراسة تلك القضايا، ويسعي الأخير إلي بلورة الأدوار التي يمكن أن تسهم عن طريقها أدبيات الشفافية والفساد في مواجهة الظاهرة، مع تحديد مدي الاستفادة من تلك الأدبيات في الواقع، وكيفية تعظيم هذة الاستفادة لدعم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

أولاً :الاتجاهات الرئيسة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر

زاد الاهتمام بظاهرة الفساد رصدًا ودراسَة ومواجهًة خلال العقدين الأخيرين علي المستوي العالمي والمحلي، فعلي المستوي العالمي أصدرت كثير من الهيئات والمنظمات تقارير سنوية لرصد واقع الفساد علي مستوي الدول، وعلي المستوي المحلي اهتمت كثير من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مصر بدراسة ظاهرة الفساد من جوانب مختلفة: منها ما يركز علي الجوانب الكمية الخاصة بقياس انتشار الفساد، ومنها ما يركز علي الجوانب التحليلية الكيفية.[32] وفيما يلي عرض للاتجاهات المختلفة في دراسة قضايا الشفافية والفساد، وفقًا لموضوعاتها وأهدافها البحثية، حيث يمكن تصنيفها كما يأتي:

1- **أدبيات الشفافية:** تتضمن هذة النوعية من الأدبيات، البحوث والدراسات والتقارير التي تتناول الشفافية ودورها في مكافحة الفساد، كما تتضمن أيضًا الدراسات التي تهدف إلي الكشف عن الجهود المبذولة أو المقترحة لتعزيز الشفافية في مصر، ويمكن تقسيمها علي النحو التالي:

أ- أدبيات تتناول الشفافية بالتركيز علي محورية دورها في مكافحة الفساد، حرصت بعض الأدبيات علي تناول الشفافية بوصفها مبدأً من مبادئ الديمقراطية، والحكم الرشيد، مع التأكيد علي ضرورة الأخذ بها في إدارة شؤون الدولة، وعادة ما تركز هذه النوعية من الأدبيات في تناولها لمبدأ الشفافية علي دورها في مكافحة الفساد بالتعرض له من زوايا مختلفة مثل: شفافية الموازنة العامة، أو حرية المعلومات ودورها في مكافحة الفساد[33].

ب- أدبيات تتناول واقع الشفافية في قطاع محدد؛ اتجهت بعض الأدبيات إلي دراسة واقع الشفافية في قطاع بعينه، من مثل قطاع التعليم أو الصحة، بهدف الوقوف علي واقع الشفافية، والكشف عن مدي التزام الجهات الحكومية بتطبيقها في هذا القطاع[34]، ومن اللافت للنظر اتجاه تلك النوعية من الدراسات إلي دراسة الشفافية في قطاعات التعليم

والصحة والمحليات، على نحو متكرر دون التطرق لقطاعات أخري من مثل قطاع العدل، و قطاع البترول، و قطاع التموين، وغالبًا ما يتم تناول الشفافية في هذه القطاعات علي المستوي الإداري، لا السياسي.

ج- أدبيات تهتم بعرض الجهود المبذولة أو المقترحة لتعزيز الشفافية في مصر, اهتمت بعض الأدبيات بعرض الجهود المؤسسية والتنظيمية التي تتخذها الدولة في مجال تعزيز الشفافية، وعادة ما يكون ذلك مصحوبًا بتقديم سياسات أو آليات جديدة لتحسين واقع الشفافية في مصر، مثال علي ذلك: التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة، الذي أفرد الجزء الأول منه وهو بعنوان "المشاهدات الإيجابية" لعرض الخطوات الإيجابية التي قامت الحكومة باتخاذها لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كإقرارًا بمبدأ النشر الإلكتروني ورفع كفاءة أداء الخدمات العامة، وتسهيل الإجراءات وشفافيتها، ثم انتقل التقرير في الأجزاء الستة التالية إلي تقديم مشورات لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مصر.

2- **أدبيات تسعي لتشخيص ظاهرة الفساد في مصر وتحليلها:** وتشمل تلك النوعية من الدراسات التي تتناول ظاهرة الفساد في مصر جزئيًا أو كليًا، وتتنوع بين:

أ- أدبيات تتناول ظاهرة الفساد في مصر من جوانبها كافة، اتجهت بعض الأدبيات إلي دراسة ظاهرة الفساد دراسة شاملة من حيث: ماهيتها، ومظاهرها، وأسبابها، وآثارها، وانتهاءًا بتقديم رؤية شاملة لمنع ومكافحة الفساد في المجتمع المصري[35].

ب- أدبيات تستهدف دراسة ظاهرة الفساد في قطاعات بعينها: علي خلاف الأدبيات السابقة ركزت بعض الأدبيات في تناولها لظاهرة الفساد علي قطاعات محددة: مثل قطاع التعليم، أو الصحة، أو الجمارك أو المحليات. وتتميز هذة الدراسات بالتعمق في تناول الظاهرة علي مستوي جزئي؛ مما يساعد متخذي القرار، في اتخاذ السياسات المناسبة لمكافحة الظاهرة في كل قطاع علي حدة، إلا أنه مثلها مثل دراسات الشفافية، غالبًا ما تتناول ظاهرة الفساد في بعدها الإداري لا السياسي.

ج- أدبيات تهتم بدراسة بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الفساد : تنوعت زاوية البحث في قضايا الفساد بتنوع التخصصات العلمية التي ينتمي إليها الباحثون؛ فمنهم من اهتم بدراسة الأبعاد القانونية لظاهرة الفساد[36]، ومنهم من اهتم بدراسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد في مصر[37].في حين ركز آخرون علي معالجة وسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة أو كلاهما لقضايا الفساد في مصر.

3- **أدبيات تبحث في طبيعة العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات الأخرى,** تتجه قله من الدراسات إلي البحث في طبيعة العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات، وخاصة

المتغيرات السياسية، ومن أبرز المتغيرات التي تم البحث في علاقتها بالفساد: النمو الاقتصادي، حكم القانون، الثورات، والاستقرار السياسي. وتفيد تلك الدراسات في فهم الظاهرة والتحكم فيها على نحو أفضل، وفي هذا السياق اهتمت إحدي الدراسات بالبحث في طبيعة العلاقة بين الفساد السياسي والاستقرار السياسي؛ وتوصلت إلي وجود علاقة عكسية بين كلا المتغيرين، فعندما زاد الفساد السياسي، انخفضت درجة الاستقرار السياسي ، وفقد النظام السياسي المصري لشرعيته[38].

4- أدبيات تبحث في سبل مكافحة الفساد في الحالة المصرية:

يتبلور الهدف الرئيسي لبعض الأدبيات في تحديد السبل والآليات اللازمة لمكافحة ظاهرة الفساد في مصر، سواء على نحو مباشر، أو غير مباشر عن طريق البحث في الدور الذي تقوم به الجهات المختلفة لمكافحة الفساد في مصر. تتضمن هذة النوعية من الأدبيات الكثير من الدراسات والتقارير وأطروحات الماجستير والدكتوراة التي أجريت في السنوات العشر الأخيرة ، وتشمل علي سبيل المثال لا الحصر:

أ- أدبيات توضح دور الأطر التشريعية والسلطة القضائية فى ملاحقة ظاهرة الفساد مثل التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الذي يبحث فى المهام التى تستطيع الدساتير الوطنية الاضطلاع بها لتحسين أطر مكافحة الفساد، مع تركيز خاص على الدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية، ومن بينها مصر.

ب- أدبيات تعرض لدور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد من مثل: الرقابة الإدارية، والجهاز المركزى للمحسابات؛ وذلك بغية الوقوف على أهم المشكلات والصعوبات التى تقابلها أثناء العمل والآليات اللازمة لتطويرها وتعزيز دورها في تحقيق الشفافية، ومكافحة الفساد[39].

ج- أدبيات تركز علي المجتمع المدني والأدوار المنوط بها في محاربة الفساد، مع التطبيق علي منظمات المجتمع المدني المصرية، وتحليل دورها في تفعيل المساءلة المجتمعية، والتحديات التي تعوقها عن التصدي للظاهرة[40].

د- أدبيات تستعرض دور الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي في مكافحة الفساد،عن طريق البحث في دور الاتفاقيات الدولية؛ من مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتطبيق علي الحالة المصرية[41].

5- أدبيات تسعي لرصد وتقييم مدي تقدم مصر في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: يتمثل الهدف الرئيسي لكثير من الدراسات في رصد ظاهرة الفساد وقياسها خطوة ضرورية للوقوف علي مدى نجاح السياسات والجهود المبذولة في تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد في مصر.

وبالرغم من اتفاق بعض الباحثين علي الهدف فإن هناك اختلافًا وتنوعًا في طريقة رصدهم وتقييمهم لمدي تحسن الظاهرة، ويمكن في هذا السياق تقسيم الأدبيات إلي:

أ- أدبيات تعمل علي تقييم الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفساد: ويكون ذلك عن طريق مراجعة الاتفاقيات الدولية: من مثل: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أوالاستراتيجيات من مثل: الاستراتيجة الوطنية لمكافحة الفساد؛ لتقييم مدي نجاح الحكومة في مكافحة الفساد سواء من ناحية مدي التزامها بتطبيق الاتفاقيات، أو التزامها بتفعيل الاستراتيجية الوطنية، أوجديتها في اتخاذ السياسات اللازمة لمكافحة الظاهرة، وتصنف كثير من التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني في هذا الاطار، من مثل: التقرير الصادر عن مؤسسة عالم واحد للتنمية، بعنوان " مؤشر مكافحة الفساد في مصر" الذي يهدف إلي قياس التقدم المحرز في نشر مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد في مصر، في فترة زمنية محددة من يوليو وحتي ديسمبر 2015[42].

ب- أدبيات تستعرض موقع مصر على خريطة مؤشرات الفساد الدولية أو المحلية: اهتمت تلك النوعية من الدراسات بالبحث في موقع مصر على خريطة المؤشرات الدولية، من مثل: مؤشر النزاهة العالمية، ومؤشر مدركات الفساد، وباروميتر الفساد العالمى، لتحديد مدي تقدمها في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك بهدف متابعة موقف مصر ومدي تقدمها وفقا لمؤشرات الفساد الدولية[43].

ج- أدبيات تهدف إلي قياس إدراك المواطنين للفساد وتحديد اتجاهاتهم نحو سياسات وقيم الشفافية, يتمثل الهدف الأساسي لهذة النوعية من الأدبيات، في رصد إدراك المواطنين والتعرف علي أرائهم إزاء قضايا الفساد، بالإضافة إلي تحديد اتجاهاتهم نحو سياسات الشفافية، ومدي الرضاء عن الجهود الحكومية المبذولة فى هذا المجال. وتصنف هذة البحوث بأنها بحوث ميدانية تعتمد علي الاستبيان والمقابلة كأداوات أساسية لجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة.

ونتيجة للتكلفة المادية الكبيرة التي تتطلبها تلك النوعية من البحوث، وفي ظل ضعف القدرات المادية للباحث الفرد، نجد أن كثيرًا منها، تم إجراؤها عن طريق مراكز أو جهات بحثية: من مثل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، الذي قام بإعداد مؤشرًا لإدراك الفساد الإداري على مستوي الجمهورية على نحو كلي، ثم قام بعد ذلك بالتوسع في قياس إدراك ظاهرة الفساد لدى المواطنين على نحو أكثر عمقًا، ليشمل تقييم درجة انتشاره علي المستوى الجغرافي بجميع محافظات الجمهورية[44].كذلك اهتمت لجنة الشفافية والنزاهة، بالتعاون مع كلية الآداب بجامعة القاهرة، بتنفيذ دراسة للتعرف على الأطر الحاكمة لأفعال المصريين واختياراتهم بين النزاهة والشفافية، والفساد، بهدف رصد اتجاهات المصريين المتصلة بالقيم

الحاكمة للشفافية والفساد، من مثل : قيمة الوضوح والإفصاح ، والصدق المحسوبية والمصلحة الشخصية[45]. كما أهتم "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية" التابع لمؤسسة الأهرام، علي مدى السنوات العشر الماضية، بإجراء أكثر من دراسة ميدانية واستطلاع رأي للتعرف علي آراء المواطنين والنخب وقادة الرأى العام من (الأحزاب والقوى السياسية، و رجال الدين، و منظمات المجتمع المدنى، و الإعلام ، وجمعيات رجال الأعمال) إزاء قضايا الفساد واتجاهاتهم نحو سياسات الشفافية.

ولم يقتصر الاهتمام بقياس إدراك المواطنين لمعاني الفساد علي الجهات الحكومية والمراكز البحثية، بل امتد ليشمل بعض منظمات المجتمع المدني المحلية من مثل : مركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي الذي أصدر دراسة بعنوان "إدراك المجتمع المصري لمعاني وأشكال الفساد الإداري وطرق تعزيز الشفافية والمساءلة"، وهي دراسة ميدانية تهدف إلي قياس إدراك المواطنين والقيادات السياسية والشعبية والتنفيذية لمعانى الفساد وأشكاله، وطرائق تعزيز الشفافية، وتمثل تلك الدراسة عينة لغيرها من الدراسات التي تهدف إلي قياس مدي الالتزام بالشفافية ومحاربة الفساد ليس فقط بالمؤسسات الحكومية، ولكن أيضًا بمؤسسات المجتمع المدني.

كذلك حرصت بعض منظمات المجتمع المدني العالمية علي قياس وتقييم الفساد في دول العالم، وتأتي منظمة الشفافية الدولية في مقدمة تلك المنظمات المهتمة بالتوعية بالفساد ومكافحته، وإصدار دراسات وتقارير لقياسه، ومن أحدث الدراسات التي قامت المنظمة بإجرائها وتعرضت فيها للحالة المصرية، دراسة بعنوان "الناس والفساد دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا "2016، التي توصلت فيها إلي مجموعة من النتائج الخاصة بإدراك الفساد فى مصر. وتفيد تلك النوعية من الدراسات في إلقاء الضوء علي القطاعات الأكثر فسادًا، والمحافظات الأكثر احتياجًا لمحاربة الفساد، كما تفيد في إعطاء مؤشرات عن مدي نجاح الجهود الحكومية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد؛ مما يسهم في توجيه متخذي القرار ودعمهم لاتخاذ السياسات اللازمة، بنًاء علي معرفة عميقة بالظاهرة .

<u>إن مراجعة الأدبيات التي تناولت قضايا الفساد من حيث موضوعاتها وأهدافها، يوضح ما يلي:</u>

- وجود اهتمام بحثي بقضايا الشفافية والفساد، من قبل تخصصات مختلفة، فإلي جانب العلوم السياسية، صار البحث في هذه القضايا في بؤرة اهتمام تخصصات الاجتماع والاقتصاد والإدارة، والإعلام ، فضلاً عن القانون والتربية.

- إن الاهتمام البحثي بقضايا الفساد لا يقتصر علي الجامعات، والمراكز البحثية ولكن يشمل جهات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني محلية وإقليمية ودولية.

- تحتاج خريطة الاهتمامات البحثية في هذا المجال إلي مراجعة؛ ففي الوقت الذي بدا فيه اهتمام واضح بشأن الأطر التشريعية والمؤسسية ودورها في مواجهة ظاهرة الفساد، فقد انحسر الاهتمام البحثي بشأن دور المواطن ومدي استعداده لمكافحة الفساد، بوصفه عنصرًا مهمًّا، ومدخلاً ضروريًّا لمواجهة الظاهرة في الحالة المصرية. وقد بدا اهتمام بارز بالفساد الإداري، في مقابل انحسار الاهتمام البحثي بالفساد السياسي، فغالبية الدراسات التي أجريت في العشر سنوات الأخيرة حول ظاهرة الفساد، اقتصرت علي دراسة الفساد الإداري أو الفساد الصغير، دون التعمق في دراسة الفساد السياسي أو الفساد الكبير.

- تسهم الدراسات الوصفية الكيفية في تشخيص ظاهرة الفساد والتعرف عليها من جوانبها كافة، ولكن مع ذلك تعاني من تكرار كثير من النقاط البحثية؛ مثل النقاط المتعلقة بـ: أنواع الفساد وأسبابه وآثاره، الأمر الذي لا يمثل إضافة علي المستويين النظري أو العملي.

- على الرغم من أهمية الدراسات التي تتناول العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات، فإنها لا تزال قليلة، مع ندرة شديدة في الدراسات التي تبحث في المتغيرات الوسيطة المسببة لظاهرة الفساد.

- إن المكتبة المصرية لا تزال بحاجة إلي بحوث قومية لرصد الظاهرة رصدًا كميًا دوريًا، وعلى الرغم من قيمة الدراسات والتقارير الذي قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بإجراؤها، فإن هذا الجهد لم يستمر طويلاً، حيث توقف المركز عن إصدار مؤشر إدراك الفساد في عام2010.

- يحتاج هذا المجال البحثي إلي التوسع في إجراء دراسات تقويمية، تهدف إلي قياس فعالية البرامج والسياسات التي تتبناها الحكومة لمواجهة الفساد، بنًاء علي مقاييس موضوعية، ونماذج كمية، يتم بنائها لهذا الغرض.

ثانياً: المنهجية المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر

تنوعت المنهجية العلمية المتبعة في دراسة قضايا الشفافية والفساد، بتنوع الموضوعات البحثية والتخصصات العلمية للباحثين، وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات المتبعة في دراسة قضايا الفساد والشفافية؛ من حيث نوع الدراسات والمناهج، والأدوات البحثية والعينات الأكثر استخدامًا في تلك الدراسات.

1- ***من حيث نوع الدراسة:*** اتجهت الغالبية العظمي من الأدبيات إلي التناول الوصفي للظاهرة، حيث تندرج (92%) من أدبيات الشفافية والفساد ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلي

تشخيص الظاهرة كمًا وكيفًا، عن طريق جمع البيانات عنها وتحليلها، واستخراج النتائج منها.

جدول (1):توزيع العينة وفقًا لنوع الدراسة

البيان	التكرار	النسبة	الترتيب
وصفية	46	%92	1
تجريبية	4	%8	2
المجموع	50	%100	

يتضح من الجدول السابق، انحسار الدراسات القائمة علي التصميمات التجريبية انحسارًا شديد، إذ لم تبادر باستخدام ذلك المنهج سوي أربعة دراسات (بنسبة 8% من من إجمالي عينة الدراسة)[46] ، فعلى الرغم من أهمية تلك النوعية من الدراسات في معرفة العلاقات السببية على نحو علمي دقيق يساعد في التنبؤ بالظاهرة والتحكم فيها، فإن صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، أدي إلي عزوف الباحثين عن إجراء البحوث التجريبية، تجنبًا للصعوبات والعراقيل التي تواجههم حال اتباع ذلك المنهج.

2- *من حيث المناهج المستخدمة:* تنوعت المناهج المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد، وكان أكثرها استخدامًا، كما هو مبين بالشكل التالي: منهج المسح الاجتماعي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني.

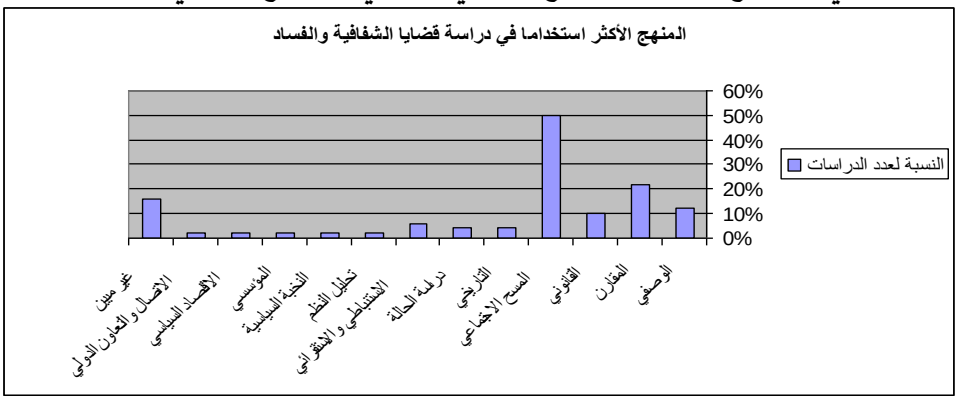

شكل (2): المناهج الأكثر استخدامًا في دراسة قضايا الشفافية والفساد

اعتمدت (50% من إجمالي عينة الدراسة) علي منهج المسح في تناولها لظاهرة الفساد فى مصر، وعادة ما يكون المنهج المستخدم في أدبيات الفساد منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يستهدف رصد الظاهرة والتعرف علي أسبابها، وتقييم دور الحكومة والمجتمع المدني والإعلام في مواجهتها؛ من وجهة نظر عينة من الأفراد من مثل : (المواطنين، والعاملين

بالمجتمع المدني، والعاملين بالجهات الحكومية والإعلاميين....) وفي إطار المنهج المسحي، تتجه بعض البحوث الإعلامية (بنسبة 16% من إجمالي عينة الدراسة) لدراسة الظاهرة عن طريق المسح لعينة من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة؛ من مثل : الصحف والبرامج التليفزيونية أو المواقع الإلكترونية المختلفة، للكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في محاربة الفاسدين، أو لرصد قضايا الفساد في المجتمع المصري عن طريق تلك الصحف[47].

وبالاضافة إلي المنهج المسحي، اتجهت 22% من الأدبيات –كما هو مبين بالشكل السابق– إلي استخدام المنهج المقارن في دراسة قضايا الشفافية والفساد، ويستخدم المنهج المقارن في الأدبيات علي مستويين: أفقي ورأسي؛ فأحيانًا يستخدم للمقارنة بين مستويات الفساد، أو إجراءات مكافحة الفساد في مصر مقارنة بغيرها من الدول[48]، وأحيانًا أخري يستخدم لمتابعة مستويات الفساد في مصر عبر فترات زمنية مختلفة، وقد استخدمه بعض الباحثين لمقارنة النصوص القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد بالقواعد المنصوص عليها في القانون المصري، كما استخدم المنهج المقارن في بعض البحوث الإعلامية، للمقارنة بين معالجة قضايا الفساد في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمي من أدبيات الشفافية والفساد التي تم مراجعتها تصنف– كما سبق التوضيح– علي أنها دراسات وصفية، فإن(16% فقط منها) هي التي نصت علي تبني المنهج الوصفي منهجًا لدراسة ظاهرة الفساد في مصر، واستخدم بعضها المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل الظاهرة تحليلاً كيفيًا[49]، بالاعتماد علي البحث المكتبي، في حين استخدم آخرون المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وصفًا كميًا، بالاعتماد علي البحث الميداني الذي يوضح مقدار الظاهرة ومدى انتشارها، وسبل علاجها في المجتمع المصري[50].

أما المنهج القانوني فقد استخدم من قبل (10% من الأدبيات) لدراسة فاعلية القوانين في مكافحة الظاهرة، أو لدراسة النصوص القانونية في الاتفاقات الدولية، وفي التشريعات الوطنية المصرية الخاصة بمكافحة الفساد، والكشف عن مدي التزامات مصر وفق اتفاقية مكافحة الفساد[51]. وأشارت أربع دراسات بنسبة (8% من إجمالي العينة) بأنها ترتكز علي المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي، الذي يقوم علي استعراض النظريات والأفكار المتعلقة بالشفافية أو الفساد، ثم تطبيق ما تم التوصل إليه لفهم الظاهرة في مصر[52].

إن الاستخدام المتكرر للمناهج السابقة من مثل: منهج المسح الاجتماعي، والمنهج الوصفي ، والمنهج المقارن, كاد أن يجعلها المناهج الوحيدة المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر، لولا اتجاه بعض الأدبيات لاستخدام مناهج أخري؛ من مثل :المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، (4% من إجمالي عينة الدراسة)، كذلك استخدمت بعض الدراسات . وتنتمي كلها إلي حقل العلوم السياسية. مناهج أخري كمنهج النخبة السياسية،

ومنهج تحليل النظم، والمنهج المؤسسي، اقترابي الاقتصاد السياسي، والاتصال والتعاون الدولي، وكان ذلك بنسبة لا تتعدي(2% من إجمالي عينة الدراسة).

هذا وفي الوقت الذي أعتمدت فيه بعض الدراسات –ومعظمها من الرسائل الجامعية – علي أكثر من منهج، خلت دراسات وتقارير أخري(بنسبة 12% من إجمالي العينة) من ذكر المنهج المستخدم أو الاداة التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع المادة العلمية واستخلاص النتائج الواردة بها[53].

3- ***من حيث الأدوات البحثية؛*** جاء الاستبيان، في المرتبة الأولى من حيث الأدوات الأكثر استخدامًا من جانب الباحثين في جمع البيانات من مفردات البحث، إذ اتجهت 30% من الأدبيات إلي تصميم إستمارة استبيان لاستطلاع آراء المواطنين، بشأن قضايا الفساد، وتوسعت بعض الأدبيات في تصميم بنود الاستبيان لتشمل (أسبابه– مظاهره– دور الحكومة في مواجهته ...) في أكثر من قطاع من مثل : (قطاعات التعليم، المحليات، الداخلية، الصحة، الزراعة، والري.[54]، في حين اتجهت أدبيات أخري إلي تصميم الاستبيان لرصد ظاهرة الفساد وتحديد آثارها أو طرق علاجها في قطاع بعينه كالمحليات[55].

جدول(2):الأدوات المنهجية المستخدمة في دراسة قضايا الشفافية والفساد

الأداة	التكرار	النسبة	الترتيب
الاستبيان	15	%30	1
المقابلة	5	%10	3
القياس	4	%8	4
تحليل المضمون	8	%16	2
الملاحظة العلمية	2	%4	5

**لا يوجد مجموع لأن بعض الدراسات استخدمت أكثر من أداة، في حين أن البعض الآخر لم يستخدم أية أدوات بحثية

وجاءت أداة تحليل المضمون في المرتبة الثانية بعد الاستبيان، حيث أعتمدت جميع البحوث المعنية بمعالجة الإعلام لظاهرة الفساد، علي تحليل مضمون عينة من البرامج التليفزيونية أو الصحف الورقية أو الاليكترونية لرصد أهم قضايا الفساد وكيفية معالجة وسائل الإعلام لها، أو للكشف عن الدور الذي يقوم به الإعلام في محاربة الفساد.

وفي الوقت الذي أكتفت بعض الأدبيات بتحليل مضمون عينة من الصحف، جمعت أدبيات أخري بين تحليل المضمون والاستبيان أو غيره من الأدوات؛ لدراسة معالجة وسائل الإعلام لقضايا الفساد، مع بيان تأثيرها علي غيرها من المتغيرات كالمشاركة السياسية للشباب[56].

وفي حين تراجع استخدام بعض الأدوات البحثية كالمقابلة (بنسبة 10%)، والمقاييس (بنسبة8% من إجمالي عينة الدراسة)، انحسر استخدام الملاحظة انحسارًا شديدًا في دراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر، إذ لم يتعدي ال4% من إجمالي عينة الدراسة، الأمر الذي يرتبط بانحسار الدراسات التجريبية التي تتطلب إخضاع الظاهرة محل الدراسة للملاحظة العلمية.

4- ***من حيث العينة المستخدمة في بحوث الفساد***: تنوعت العينة المستخدمة في بحوث الفساد، فشملت فئات مختلفة أبرزها، وأكثرها انتشارًا كما هو مبين بالشكل التالي؛ المواطنين العاديين ممن هم 18سنة فأكثر، بحكم أنهم يمثلون الجمهور العام، وأن أي آثار يمكن دراستها عن طريقهم كما أنها فئة واسعة تشمل : العاملين وغير العاملين، والشباب وكبار السن، ومستويات اجتماعية واقتصادية متباينة؛ مما يسهم في تحديد مدي التفاوتات في إدراك المواطنين لانتشار ظاهرة الفساد، وفقًا لخصائصهم الديموجرافية[57].

شكل (3):العينة موضع اهتمام أدبيات الشفافية والفساد

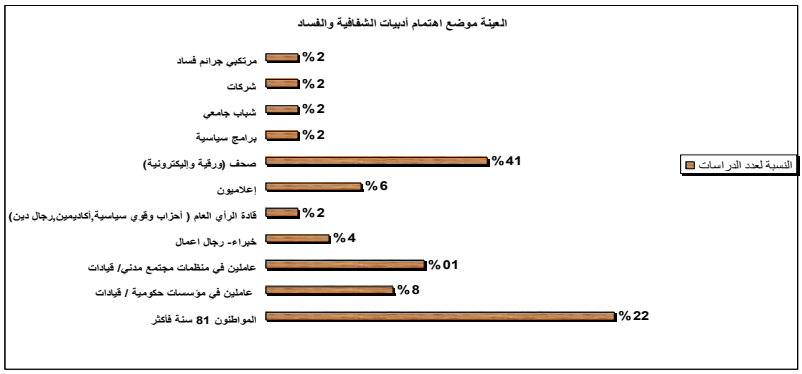

ثم جاءت بعد ذلك الصحف الورقية والإكترونية لتحتل المرتبة الثانية(بنسبة 14%من إجمالي الأدبيات)؛ حيث اهتم الباحثون في مجال الإعلام ، برصد قضايا الفساد في الصحف أكثر من البرامج التليفزيونية التي جاءت في مرتبة أخيرة لم تتعد 2% من إجمالي الأدبيات محل الدراسة. أما المرتبة الثالثة فكانت لأعضاء منظمات المجتمع المدني سواء كانوا من القيادات أو العاملين بنسبة (10% من إجمالي عينة الدراسة) حيث اهتمت بعض الأدبيات بالكشف عن دور المجتمع المدني في محاربة الفساد في المجتمع المصري عن طريق دراسات،وبحوث تطبيقة يتم تطبيقها علي عينة من القيادات والعاملين فى تلك المنظمات[58]. جاء بعد ذلك العاملون في المؤسسات الحكومية والإعلاميون بنسب 8%، و6% علي التوالي. ويعد الاهتمام باختيار مبحوثين لجهات مختلفة؛ كالعاملين بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والإعلاميون ، أمر

جيد من الناحية العلمية؛ إذ يفيد في التوصل لنتائج ممثلة لشرائح مختلفة من المجتمع المصري. إلا أنه كان من الملاحظ تراجع اهتمام الباحثين بالتطبيق علي بعض الفئات من مثل : شباب الجامعات وقادة الرأي العام من الأحزاب والقوى السياسية، و رجال الدين، والأكاديمين، الذين لم تتعد نسبة اختيارهم كعينة للدراسة 2% (من إجمالي الأدبيات التي تم مراجعتها).

وكان من اللافت للنظر أيضًا عدم انجذاب الباحثين نحو (مرتكبي جرائم الفساد) بوصفهم فئة للدراسة والبحث؛ إذ لم تهتم سوي دراسة واحدة[59] (بنسبة 2% فقط) بالتطبيق علي مرتكبي جرائم الفساد الذين صدرت أحكام قضائية بشأنهم؛ الأمر الذي يحتاج إلي مزيد من الاهتمام البحثي بتلك الفئة، للتعرف علي المتغيرات الوسيطة المسببة للفساد.

إن مراجعة المناهج والأدوات البحثية المستخدمة في الأدبيات التي تناولت قضايا الفساد يوضح ما يأتي:

- سيطرة الدراسات الوصفية سيطرة شبه كاملة علي مجال البحث في قضايا الشفافية والفساد، واتجاه غالبية الدراسات الوصفية إلي تناول العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات تناولاً نظريًا خاليًا من استخدام أية أساليب إحصائية تحدد طبيعة العلاقة تحديدًا كميًا.
- غياب الدراسات التتبعية، التي يمكن أن تؤدي دورًامهمًّا في معرفة مدي نجاح برامج وسياسات مكافحة الفساد من عدمه؛ فمثًلا لم تقم أية دراسه بتصميم أو تطبيق مقياس قبلي- بعدي، لاستطلاع آراء فئة من المترددين علي إحدي القطاعات الحكومية، في فترات مختلفة، لتقدير عائد البرامج التي تتبناها الحكومة في خفض معدلات الفساد في هذا القطاع خلال فترة زمنية محددة؛ مما يساعد في تطوير تلك البرامج أو استبعادها.
- بخصوص الدراسات الكيفية، تشير مراجعة الأدبيات إلي الحاجة إلي استخدام مناهج أكثر تنوعًا، وعدم الاقتصار علي استخدام المنهج المقارن والقانوني، والوصفي التحليلي بوصفها مناهج وحيدة في تحليل الظاهرة تحليلاً كيفيًا، ويقترح في هذا السياق استخدام منهج الطبقة، الذي لم يحظ بالاستخدام الكافي في بحوث الفساد وأدبياته ، وذلك على الرغم من أن الفساد لا يمكن أن يفهم – مثله مثل غيره من الظواهر السياسية – إلا في ضوء الخريطة الطبقية[60].
- أما البحوث الميدانية فتحتاج إلي التوسع في دراسة عينات من فئتي "متلقي الخدمات الحكومية"، و"مرتكبي جرائم الفساد"، باعتبارهما الطرفان الأساسيان في معادلة الفساد.
- كشفت الدراسة عن الحاجة إلي بناء مقاييس وطنية لقياس الظاهرة قياسًا موضوعيًا يكشف عن مدي نجاح الحكومة والتزامها بتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. ويقصد بالمقاييس

الموضوعية تلك النوعية من المؤشرات التي تعتمد علي حقائق وبيانات من مثل: حجم القضايا المحولة إلي القضاء والمتعلقة بالفساد، إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وجود قوانين تلزم الدولة بالافصاح عن المعلومات، وغيرها من المؤشرات التي تبين مدي إلتزام الدولة ومضيها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بناءً علي مؤشرات موضوعية، بعيدة عن التحيز القيمي.

ثالثًا: دور الأدبيات في مكافحة الفساد: بين الواقع والمأمول

عادة لا يكون البحث العلمي بغرض البحث، يستوي في ذلك علم السياسية وغيره من ميادين العلم الاجتماعي. فمن قبيل السفه أن ينفق الباحثون السياسيون المال والوقت والجهد بلا هدف يتطلعون إلي بلوغه. ومن مهمات أو أغراض البحث العلمي في ميدان السياسية المساهمة في تطوير المجتمع من منطلق مبدأ: العلم في خدمة المجتمع، فعلماء السياسة مدعوون – كغيرهم من العلماء الاجتماعيين – إلي الاهتمام في بحثهم بمشكلات المجتمع تشخيصًا وعلاجًا .[61]

ولا يوجد خلاف علي أن ظاهرة الفساد واحدة من أهم المشكلات، التي يتعين علي الباحثين دراستها والاهتمام بتشخيصها والبحث في سبل علاجها، لتلافي آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضارة بالدولة والمجتمع. وانطلاقًا من ذلك، يركز المحور الحالي من الدراسة علي أهمية البحث العلمي، ودوره في مكافحة الفساد، وكيف يمكن تفعيل الجهود البحثية المبذولة فى هذا مجال لمكافحة الظاهرة عمليًا لا نظريًا .

1- أهمية البحث العلمي ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة ظاهرة الفساد :

يعد الفساد ظاهرة متشعبة تتقاطع سياسات مواجهته مع مؤسسات عديدة حكومية وغير حكومية، فالبرلمان يمكن أن يسهم عن طريق ممارسة دور الرقابي ، وأيضًا التشريعي المرتبط بسن القوانين اللازمة لمكافحة الفساد، ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تواجه الظاهرة عن طريق خلق ثقافة مجتمعية تنبذ الفساد، والإعلام يمكن أن يؤدي دورًا عن طريق تنوير المواطنين وتوعيتهم بالآثار السلبية المترتبة علي الفساد، كذلك البحث العلمي يمكن أن يسهم مساهمة لا تقل في أهميتها عما تسهم به تلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات المعنية بمواجهة الظاهرة.

وتنبع أهمية البحث العلمي في هذا المجال من أهمية الأدوار التي يمكن أن يسهم عن طريقها في تحقيق الشفافية وتحجيم ظاهرة الفساد، وتبلور الدراسة تلك الأدوار فيما يأتي:

- تشخيص ظاهرة الفساد، تؤدي البحوث العلمية دورًا أساسيًا في تشخيص ظاهرة الفساد ووصفها وصفًا دقيقيًا، يسهم في التعرف علي أسبابها وتجلياتها، وتكلفتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- **تقديم الحلول لعلاج ظاهرة الفساد: يتمثل الهدف الرئيسي من البحث العلميّ في تقديم وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات والظوهر التي تواجه المجتمع، وفي مقدمتها ظاهرة الفساد.**
- **تقويم السياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة ظاهرة الفساد؛ يمكن أن يتم ذلك عن طريق إجراء بحوث تقويمية دورية، لتقييم مدي فعالية السياسات الحكومية في تقليل معدلات الفساد، ومدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بل وإجراء دراسات أخري علي الأجهزة الرقابية، لقياس مدي كفاءتها في تحقيق أهدافها، وحاجتها للتطوير.**
- **تعزيز دور الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد؛ إذ يمكن للبحوث العلمية أن تقوم بدور رقابي مكمل لدور تلك الأجهزة، فإذا كانت الأولي تضع يدها علي بؤر الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، فإن البحوث العلمية يمكن أن تقوم أيضًا بإلقاء الضوء علي بعض الممارسات الفاسدة التي تتم داخل تلك المؤسسات، والكشف عنها للرأي العام.**
- **دعم متخذي القرار بالمعرفة والبيانات اللازمة لمكافحة الفساد، وتزويدهم بالآليات والأساليب الحديثة المتبعة لمواجهة الظاهرة في دول العالم، وإجراء بحوث استطلاعية علي عينة من العاملين بأجهزة الدولة لمعرفة مدي إمكانية تطبيق تلك الآليات فى الحالة المصرية.**
- **دعم الدور الرقابي لأعضاء السلطة التشريعية، ويتحقق ذلك عن طريق تزويد أعضاء مجلس النواب بنتائج الدراسات التقويمية التي توضح مدي قيام مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية والرقابية بالدور المنوط بها في مكافحة الفساد؛ مما يساعد أعضاء السلطة التشريعية في أدائهم لدورهم الرقابي ويمكنهم من مساءلة أعضاء السلطة التنفيذية، بناءً علي مؤشرات موضوعية و حقائق علمية.**
- **دعم دور الهيئة التشريعية المتعلق بسن القوانين اللازمة لتعزيز الشفافية، ومواجهة الفساد، عن طريق تزويد أعضاء السلطة التشريعية بمقترحات لقوانين وتشريعات لازمة لمكافحة الفساد، بالاضافة إلي توجيه نظرهم إلي بعض القوانين التي تحتاج إلي مراجعة وتنقية من المعوقات كافة التى تحول دون تحقيق الشفافية.**
- **تشجيع الاصلاحات المؤسسية؛ إذ إن قياس تكاليف الفساد في مؤسسات الدولة، يمكن أن يساعد علي تحديد القطاعات التي يجب أن يشملها الإصلاح أولاً، وعلي إيجاد معايير كمية تساعد بدورها علي قياس مدي نجاح الاصلاحات المؤسسية[62].**
- **زيادة المعرفة بممارسات الفساد ومخاطرها، وتكلفتها وآثارها السلبية، وممارسات الشفافية وآثارها الايجابية، فضلا عن توعية المواطنين والعاملين بالقطاع الحكومى بشأن ما يحدث على صعيد الإدارة الحكومية، وتعريفهم بدورهم في مواجهة الفساد، وذلك عن طريق**

إعداد البحوث المتخصصة في هذة الموضوعات ونشرها بطرائق سهلة في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية لتستفيد منها شرائح المجتمع كافة .

- المساهمة في تحفيز المشاركة المجتمعية اللازمة لمكافحة الفساد: إن الحث علي مناقشة نتائج البحوث على نحو علني، يمكن أن يسهم في تحفيز المواطنين علي المشاركة في مواجهة الظاهرة.
- المساهمة في خلق ثقافة مجتمعية مناهضة للفساد: إن نشر البحوث العلمية يمكن أن يسهم في تنشيط الرأي العام الرافض للممارسات الفاسدة، ويوفر الدفع المطلوب لخلق ثقافة جديدة مناهضة للفساد في المجتمع المصري.

ومما سبق يتبين أهمية البحث العلمي في مجال الشفافية والفساد، والدور، أو التأثير المأمول الذي يمكن أن تؤديه البحوث العلمية في مكافحة ظاهرة الفساد.

وإذا كان هذا هو المأمول، فما واقع مساهمة الجهود البحثية المبذولة في مجال الشفافية والفساد، وهل تقوم الأدبيات بكل تلك الأدوار؟ وهل تسهم فعليًا في الحد من تفشي الظاهرة وانتشارها في المجتمع؟

2- واقع مساهمة الأدبيات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

تؤدي الأدبيات والبحوث العلمية دورًا أساسيًا في تشخيص ظاهرة الفساد تشخيصًا دقيقًا وقراءتها قراءة واعية، مع تحديد المؤثرات وتقويم الإنجازات، فضلاً عن الوقوف علي مواطن القصور في السياسات والمؤسسات المعنية بمكافحة الظاهرة، وانتهاءً بطرح البدائل والتوصيات اللازمة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد فى المجتمع المصري، وبصفة عامة تسهم أدبيات الشفافية والفساد فيما يأتي:

- تشخيص ظاهرة الفساد في مصر من جوانبها كافة.
- التعرف علي موقع مصر علي خريطة مؤشرات الفساد المحلية والعالمية.
- تحديد إدراك المواطن لظاهرة الفساد، والتعرف علي مدي انتشار الظاهرة.
- تقويم الإنجازات الحكومية فى مجال الشفافية ومكافحة الفساد، وأيضًا رصد أهم الإشكاليات التى تواجه الدولة في هذا المجال.
- تحديد دور الجهات المختلفة التي تساهم في مواجهة الظاهرة، وتحديد المجالات التي ينبغي العمل فيها.
- تقديم التوصيات التي تتضمن الكثير من الحلول والمقترحات الضرورية لتعزيز الشفافية، ومواجهة الفساد في الحالة المصرية.

وعلى الرغم من وجود جهد بحثي شبه متكامل لدراسة قضايا الشفافية والفساد في مصر،

يتمثل في تناول الظاهرة من جوانبها كافة ، وبأكثر من منهج وأداة بحثية، فإن هذا الجهد يقتصر إسهامه في معظم الأحيان علي تشخيص ظاهرة الفساد وتحليلها ، ومع الإقرار بأهمية ذلك الدور فإنه في ظل دولة تحارب الفساد بكل مؤسساتها وأجهزتها الرقابية، يفترض أن يتسع دور البحوث العلمية من التشخيص إلي التنوير؛ ونقصد بذلك الاستفادة من البحوث في تنوير المواطنين وتوعيتهم بدورهم في تحقيق الشفافية ومواجهة الفساد، كذلك يجب أن يتسع لينتقل من التحليل إلي التفعيل، ونقصد بذلك تفعيل ما توصلت إليه الأدبيات من نتائج وتوصيات، والأخذ به من قبل الجهات المعنية، فمراجعة الأدبيات يشير إلي إن السواد الأعظم من التوصيات المطروحه بها لم يتم تفعيله أو الأخذ به، نذكر علي سبيل المثال، التوصية المتكرره من قبل الباحثين علي مدار العشر سنوات الماضية بـ : إنشاء جهاز جديد لمكافحة الفساد يتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية، إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الفساد، إصدار حزمة من القوانين أهمها قانون الوصول إلي المعلومات.....، الأمر الذي لم يتحقق حتي الآن.

إن واقع أدبيات الشفافية والفساد يؤكد الحاجة إلى التحول بالجهود البحثية المبذولة في هذا المجال إلى مرحلة التطبيقات العملية والانتقال بها من رفوف المكتبات إلي صانعى السياسات، حتي يتسع دورها من مواجهة الظاهرة نظريًا علي مستوي المجتمع البحثي، إلي مواجهتها عمليًا علي مستوى المجتمع المصري.

3- آليات مقترحة لتعظيم الاستفادة من أدبيات الشفافية والفساد في مصر

إن تفعيل دور البحث العلمي وإثرائه في مجال الشفافية والفساد، والتحول بالجهود البحثية المبذولة في هذا المجال إلى مرحلة الممارسات العملية، يتطلب أمور عدة، في مقدمتها توافر إرادة سياسية للاستفادة من مخرجات البحوث العلمية، فالاستفادة من البحوث العلمية في حل قضايا المجتمع، وعلي رأسها قضية الفساد، أمر مرهون بتوافر إرادة سياسية للتغيير تتمثل فى دعم اتخاذ قرارات من شأنها إحداث ثورة علمية وبحثية حقيقية، وتفعيل دور البحث العلمى لمعرفة المشكلات التى تواجها الدولة[63]، والإسهام في حلها. وهو ما يتوافر في الحالة المصرية، فلقد أكدت القيادة السياسية، على نحو متكرر، علي محورية دور العلم، وضرورة الاهتمام به ليسهم فى تحسين مستوى المعيشة، كما أكدت علي ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي بوصفه المدخل لتحقيق التنمية. إلا إن توافر إرادة سياسية، داعمه لدور البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع، لابد وأن تقترن بفتح قنوات للاتصال بين الجهات البحثية، والجهات الأخري الرسمية وغير الرسمية المعنية بمكافحة الظاهرة. فى هذا الإطار تقدم الدراسة مجموعة من الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تعظيم الاستفادة من الجهود البحثية المبذولة في مجال تعزيز الشفافية ومواجهة الفساد كما يأتي:

- إيجاد حلقة وصل بين الباحثين وصانعي القرار، يتمكن الباحثون عن طريقها إيصال نتائج وتوصيات دراساتهم إلي الجهات المسؤولة عن تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد.

يمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء لجنة، أو تخصيص فرد داخل لجنة الشفافية والنزاهة، يتولي مسؤولية استلام الدراسات وإيصالها إلي أعضاء السلطة التنفيذية والأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في مصر. ويقترح في هذا السياق إعداد استمارة يحدد فيها الباحث الجهات الأكثر استفادة بدراسته، والإجراءات أو الخطوات المتوقع أن تتخذها تلك الجهات لتفعيل التوصيات الصادرة عن دراسته.

- إيجاد حلقة وصل بين الباحثين وأعضاء السلطة التشريعية التي تؤدي دورًا كبيرًا في إصدار وتنقيح التشريعات الداعمة للشفافية ومحاربة الفساد، فعلى الرغم من توصية العديد من الدراسات بسن بعض القوانين, مثل قانون الإفصاح وتداول المعلومات، و قانون حماية المبلغين والشهود، فإن مثل هذة التوصيات لم تر النور بعد.

و يقترح في هذا الإطار تحديد مسؤول إداري داخل البرلمان، يتولي الجوانب المتعلقة باستلام الدراسات من الباحثين ومراجعتها وتوزيع ملخصاتها علي أعضاء اللجنة التشريعة والدستورية، كما يقترح تحديد مسؤول فني، يتولي إعداد التقارير بشأن محتوي الدراسات ، وما يمكن تفعيله من توصياتها.

- وضع آلية تمكن الباحثين من مراجعة السلطة التشريعية والتنفيذية، ومتابعتهما في تحقيق التوصيات الصادرة عن تلك الدراسات . كأن يكون من حق الباحث، بعد مرور سنة، مراجعة اللجنة فيما تم إنجازه لتنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسته، أو إلزام اللجنة التي تسلمت البحوث بإصدار تقرير دوري يوضح ما تم إنجازه في هذا الصدد، وإرساله إلي الجهات البحثية التي تقدمت إليها بدراستها.

- العمل علي نشر الدراسات المتعلقة بقضايا الفساد في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وإيصال نتائجها لأكبر عدد ممكن من المواطنين، ويقترح في هذا السياق إلزام الباحثين بتقديم عرض ميسر وجذاب للبحث، يتم نشره إلكترونيًا علي شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الجامعات، أو المراكز البحثية التي تصدر عنها الدراسة.

- التنسيق بين مسؤولي العلاقات العامة في الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والمؤسسات الإعلامية من جهة أخري، و العمل على عرض الدراسات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية بأسلوب ميسر يفيد المواطنين ويعمل علي توعيتهم بدورهم في مواجهة الفساد، و يسهم في خلق ثقافة مناهضة للفساد.

جدول (3):الآليات المقترحة لتعظيم الاستفادة من مخرجات أدبيات الشفافية والفساد

م	الدور المأمول	الآلية المقترحة	مسؤولية التنفيذ
1	دعم متخذي القرار بالمعرفة والبيانات اللازمة لمكافحة الفساد	إيجاد حلقة وصل بين الباحثين وصانعي القرار	لجنة الشفافية والنزاهة، المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي
2	تعزيز دور الأجهزة الرقابيـــة	تزويدهم بالبيانات المتعلقة بالممارسات الفاسدة في قطاعات مختلفة	الجهات البحثية بالتعاون مع لجنة الشفافية والنزاهة
3	دعم الدور الرقابي للسلطة التشريعية	تزويد أعضاء مجلس النواب بنتائج الدراسات التقويمية	الجهات البحثية مع مسؤول بالبرلمان
4	دعم الدور التشريعي للبرلمان	تزويد أعضاء البرلمان بمقترحات قوانين تعزز الشفافية وتحارب الفساد	الجهات البحثية مع مسؤول بالبرلمان
5	تقويم سياسات مكافحة الفساد	بناء مؤشرات وطنية موضوعية وذاتية	الأكاديمين والسياسيين والموظفيين والمجتمع المدني
6	تشجيع الإصلاحات المؤسسية	تطبيق مقاييس دورية,ومناقشة نتائجها مع العاملين بالمؤسسات	الباحثين بالتعاون مع القيادات التنفيذية بمؤسسات الدولة
7	تحفيز المشاركة المجتمعية اللازمة لمكافحة الفساد	مناقشة نتائج الدراسات في لقاءات جماهيرية	الباحثون ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية
8	زيادة الوعي بممارسات الفساد ومخاطرها	–نشر نتائج الدراسات في وسائل الإعلام – لقاءات بأعضاء الجهاز الاداري	الباحثين و المؤسسات الإعلامية والقيادات التنفيذية بالوزارات
9	خلق ثقافة مجتمعية مناهضة للفساد	–نشر الدراسات إعلاميًا – مناقشة نتائجها	تنسيق مسؤولي العلاقات العامة في الجامعات مع المؤسسات الإعلامية والباحثين

10	المشاركة في رسم سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد	- وضع خطة قومية لبحوث الفساد - إقامة شبكة وطنية لبحوث الفساد	لجنة الشفافية والنزاهة،الجهات البحثية، المجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي

المصدر: إعداد الباحثة

- **التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال مكافحة الفساد، وتزويدهم بملخصات ميسرة للدراسات العلمية الصادرة في هذا المجال، بهدف دعمهم في الدور الحيوي الذي يقومون به والمتعلق بتوعية المواطنين بمخاطر الظاهرة، فضًلا عن الدور المتعلق بحشد الجماهير لمواجهة ظاهرة الفساد.**
- **بناء مقياس وطني لمكافحة الفساد والشفافية، ويقترح في هذا السياق بناء مقياس موضوعي لقياس مدي تقدم الدولة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، يطبق على نحو دوري، بمشاركة المتخصصين من الأكاديمين والسياسيين والموظفيين وأعضاء المجتمع المدني.كما يقترح بناء مقياس ذاتي، لقياس تصورات المواطنين وخبراتهم بشأن الفساد، علي أن يتكون كل مقياس من محاور فرعية تقيس في مجملها درجة انتشار الفساد وأشكاله واتجاهات المواطنين نحو سياسات الشفافية والإجراءات المتخذة للحد من الفساد.**
- **تعميق التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص الذى يعول عليه على نحو كبير فى تمويل البحوث العلمية، وبخاصة بحوث الفساد الميدانية التي تحتاج إلي تكلفة مادية كبيرة، لجمع البيانات وتفريغها وتحليلها، عن طريق فرق بحثية كبيرة مدربة علي رصد آراء المواطنين علي مستوى جميع محافظات الجمهورية.**
- **وضع خطة بحثية قومية تكون مثل وصلة توجه باحثي العلوم السياسية والاجتماعية نحو النقاط البحثية الأحق بالدراسة في موضوعات الشفافية والفساد، في الخمس سنوات القادمة، يشترك في وضعها لجنة الشفافية والنزاهة مع ممثلين عن الجهات البحثية المهتمة بدراسة الظاهرة.**
- **إقامة شبكة وطنية إلكترونية لبحوث الفساد، تربط بين الجامعات والمؤسسات البحثية من ناحية، والمؤسسات التنفيذية والتشريعية من ناحية أخري، تعلن عليها الخطة البحثية الموحدة لقضايا الشفافية والفساد، كما يلزم الباحثين بوضع بياناتهم ، ودراساتهم عليها، حتي يتسني الاستفادة من الجهود البحثية المبذولة، من قبل العاملين في مؤسسات مكافحة الفساد، أو من قبل غيرهم من الباحثين علي حد سواء.**

ملاحظات ختامية:

- كشفت الدراسة عن وجود اهتمام بحثي بقضايا الشفافية والفساد، من قبل تخصصات مختلفة، وأيضًا من قبل جهات مختلفة، حكومية وغير حكومية، ولقد أسهمت البحوث والدراسات التي أجريت علي مدار العشر السنوات الأخيرة، في تشخيص ظاهرة الفساد وتحليلها في مصر إلي حد كبير، كما أسهمت في رصد المعوقات، وتحديد المجالات التي ينبغي العمل فيها.
- بصفة عامة يمكن القول بأن واقع أدبيات الشفافية والفساد، ومدى الاستفادة منها، وتوظيفها في مكافحة الظاهرة ليس بعيدًا عن واقع البحث الاجتماعي في مصر، فلا يزال البحث الاجتماعي وتوظيف نتائجه دون المستوي المرغوب، ولا تزال الاستفادة من أدبيات الشفافية والفساد في مكافحة الظاهرة استفادة محدودة، لا ترقي "إلى المستوي المطلوب، في دولة تحارب الفساد وتسعي لتحقيق التنمية، فواقع أدبيات الشفافية والفساد يؤكد الحاجة إلى التحول بالجهود البحثية المبذولة في هذا المجال إلى مرحلة الممارسات العملية، التي تنقلها من رفوف المكتبات وتجعلها محل نظر صانعى السياسات.
- إن الاستفادة من أدبيات الشفافية والفساد وتعظيم دورها في مواجهة الفساد، يتطلب وجود علاقة تفاعلية بين المؤسسات البحثية وغيرها من المؤسسات المعنية بمكافحة الظاهرة ، فمن الضروري فتح قنوات للتواصل بين الجهات البحثية ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية؛ من مثل وسائل الإعلام ، ومنظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال مكافحة الفساد، بهدف دعمهم في الدور الحيوي الذي يقومون به لمواجهة الظاهرة. وفي هذا الإطار تطرح الدراسة آليات تمكن الباحثين من إيصال نتائج دراساتهم إلي الجهات المعنية، كما تؤكد علي ضرورة تطبيق آليات تمكنهم في الوقت ذاته من مراجعة تلك الجهات، ومتابعتهما في تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.
- إن التعويل علي أدبيات الشفافية والفساد للقيام بدور مساند ومكمل للجهد الوطني الذي تقوم به الدولة في مكافحة الفساد, أمر يستلزم إحداث تطوير في الموضوعات البحثية والأدوات المنهجية المستخدمة في هذا المجال البحثي، كما يستلزم دعم الباحثين المعنين بدراسة الظاهرة، وفي هذا الصدد تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير بحوث الشفافية والفساد، وتعظيم دورها في مكافحة الظاهرة:

1- مراجعة خريطة الاهتمامات البحثية في هذا المجال؛ وتبني أجندة بحثية موحدة بالأقسام العلمية بالجامعات، يلتزم بها الباحثون لتجنب تكرار بعض الموضوعات، التي أشبعت بحثًا ودراسة، كالموضوعات المتعلقة بدور الاتفاقيات الدولية في مكافحة ظاهرة الفساد، ويقترح في هذا السياق استطلاع آراء عينة من المسؤولين والخبراء والاكاديمين، حول الموضوعات البحثية الاولي بالدراسة في الفترة القادمة.

2- تطوير المنهجية المستخدمة في بحوث الفساد الكيفية والكمية، وتوصي الدراسة في هذا السياق، بعقد سمينارات علمية، بمشاركة باحثين من العلوم السياسية والاجتماعية وعلوم الرياضة والاحصاء.

3- التوسع في إجراء المزيد من الدراسات التقويمية، والتجريبية للأهمية العملية المترتبة عليهما.

4- العمل علي إعادة إصدار ونشر التقارير الدورية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ولجنة الشفافية والنزاهة، لما كان لتلك التقارير من دوركبير في دعم متخذي القرار لاتخاذ السياسات اللازمة لمواجهة الظاهرة من جانب، ودعم الباحثين بمعلومات وإحصائيات تفيدهم في دراسة الظاهرة من جانب آخر.

5- تحفيز الباحثيين لإعداد البحوث التي تساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الواقع الفعلي، ويقترح في هذا الصدد دعم المشروعات البحثية الموجهة لهذا الغرض عن طريق قيام الجامعات بتمويل تلك الأبحاث، أو ترشيحها للحصول علي منح بحثية من جهات أخري.

6- تغيير ثقافة المجتمع البحثي التي تقصر مهمة البحث العلمي، في كثر من الأحيان، علي الترقية، أو الإجازة العلمية، إذ يجب التأكيد علي عدم التعارض بين أن يهدف البحث إلي المساهمة في "حل مشاكل المجتمع"، والترقية، في آناً واحد. ويمكن أن يتم في هذا السياق عقد عدة سمينارات علمية عن دور البحث العلمي في مكافحة ظاهرة الفساد، وإستطلاع آراء عينة من الباحثين السياسيين حول أبرز الصعوبات التي تواجههم عند دراسة قضايا الفساد، والعمل علي مناقشتها وتذليلها.

7- إنشاء مرصد لقضايا الفساد، يوفر للباحثين قاعدة بيانات، تتضمن المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالفساد، حتي يتسني للباحثين دراسة الظاهرة على نحو دقيق.

8- ولما كان البحث العلمي عملية مستمرة تسعي إلي تقديم معلومات جديدة بشأن الظواهر السياسية والاجتماعية، فإن الدراسة توصي بإستكمال البحث في ظاهرة الفساد، فهذا المجال البحثي علي ما شهد من تطور، إلا انه لايزال بحاجة إلي مزيد من البحوث، وتوصي الدراسة بالتركيز علي جانبين أحدهما: وقائي يتضمن الدراسات المتعلقة بالبحث في العوامل التي تحد من تفشي ظاهرة الفساد في مصر قبل وقوعها وانتشارها، والآخر : علاجي يركز علي سبل مواجهة الظاهرة.

وفي هذا الصدد تقترح الدراسة مجموعة من النقاط البحثية التي يمكن أن تسهم دراستها في مواجهة ظاهرة الفساد في مصر :

- دور مؤسسات التنشئة السياسية (كالأسرة، والمدرسة، والجامعة والمؤسسات الدينية...) ومدي فعاليتها في الحد من تفشي ظاهرة الفساد في مصر.
- دور الأحزاب السياسية في مكافحة ظاهرة الفساد في مصر.
- دور المواطنين في مواجهة ظاهرة الفساد في مصر، إن مشاركة المواطنين أمر لا غني عنه للتصدي لظاهرة الفساد، ولابد من إجراء دراسات حول كيفية نشر ثقافة مناهضة للفساد مدخلًا لمكافحة الظاهرة. ويوصي في هذا الاطار بإعداد دليل للمواطن بعنوان: "الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد " لتوعية وتحفيز المواطنين للمشاركة في مواجهة الظاهرة.
- البحث في المتغيرات الوسيطة المسببة لتفشي ظاهرة الفساد؛ فقد توصلت كثير من الدراسات إلي أن الفقر وضعف الأجور من الأسباب الأساسية لانتشار الفساد في مصر، ولكن هل كل الفقراء أو الموظفين من محدودي الدخل فاسدين ويلجأون للرشوة ؟! بالطبع لا، ومن ثم من الضرورى البحث في المتغيرات الوسيطة التي تسبب ذلك، والتي تتعلق في معظم الأحوال بمنظومة القيم السائدة لدي هؤلاء الأفراد.
- إجراء المزيد من الدراسات الاستطلاعية، التي تكشف عن مدي استعداد المواطن المصري لمواجهة الفساد لا معايشته.
- إجراء دراسات كمية حول تكلفة الفساد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, كذلك إجراء دراسات حول الفساد في قطاعات لم يتم التركيز علي تناولها بحثيًا على نحو كاف، من مثل : قطاع البترول، والمالية، والإسكان، والعدل.
- الاستمرار في إجراء الدراسات العلمية للتعرف علي التشريعات، والوقوف علي الأساليب الحديثة التي تتبعها الدول الأخري في محاربة الفساد.
- إجراء بحوث تقويمية دورية، لتقييم مدي فعالية السياسات الحكومية في تقليل معدلات الفساد، ومدى التزام الدولة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- إجراء بحوث تجريبية لاختبار مدي ملائمة تطبيق بعض أساليب مكافحة الفساد في الحالة المصرية.

هوامش الدراسة

1- لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة :أولويات العمل وآلياته، تقرير سنوي ،القاهرة وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، أغسطس 2008، ص5.

2- المرجع السابق، نفس الصفحة.

3- إكرام بدر الدين، الفساد والتنمية والشرعية السياسية، جريدة الوفد، 16-يونيه-2015.

4- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجربة بناء مؤشر إدراك الفساد الإداري في مصر ورقة منهجية ،القاهرة، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أكتوبر 2010.

5- ،Corruption Perceptions Index 2014 https://www.transparency.org/cpi2014/results

6- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

7- بيان منظمة الشفافية الدولية بخصوص ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد 2015، متاح علي موقع المنظمة علي الرابط التالي:
https://www.transparency.org/news/pressrelease/transparency_international_statement_on_egypts_corruption_perceptions_

8 - جريدة الأهرام 29 ديسمبر2016، متاح علي الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/570584.aspx

9 -جريدة الأهرام، 17فبراير 2017متاح علي الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/579413.aspx

10- جريدة الأهرام، قضايا وآراء، مكافحة الفساد مسئولية الجميع، ، 31 ديسمبر 2016متاح علي الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/570991.aspx

11-المرجع السابق

12- انظر :تصريحات رئيس الجمهورية بشأن محورية دور العلم وأهميته التطبيقية: جريدة المصري اليوم، 2014/12/13 متاح علي الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/600351

- انظر أيضًا،تصريحات وزير التعليم العالي والبحث العلمي : جريدة الوطن، وزير التعليم العالي: البحث العلمي المدخل الحقيقي لتحقيق التنمية الشاملة، بتاريخ 8-3-2017. متاح علي الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1099657

13- موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية:
http://srv2.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx

14- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار صادر، بيروت، ط3 ، ج8 ، 1994م ، ص 103 (شفف)

Transparent،15 Merriam Webster Dictionary
https://www.merriam-webster.com/dictionary/transparent
16- حسين رمزي كاظم، الشفافية وحق المواطن في المعرفة، جريدة الاهرام، السنة 130، العدد43590 ،11- ابريل-2006.
17- أحمد زايد وآخرون، لجنة الشفافية والنزاهة، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد،القاهرة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، أكتوبر 2009، ص36.
18- إبراهيم سيف منشاوى ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2005 :دراسة الحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 ، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2013،ص1.
19- www.nazaha.iq/search_web/others/4.pdf
20- أحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص39.
21 - المرجع سابق، نفس الصفحة.
22- ابن منظور ، لسان العرب ، ج 11، مادة (فسد)
23 - Edgerdo Buscaglia، An analysis of the causes of corruption in the judiciary legal and judicial reform branch- Washington DC ،The World Bank ،2000.
نقلا عن: محمود عبدالعال مشعال، القياس الكمي لخطر الفساد، جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج 34، عدد4، 2010.
24- المرجع السابق، ص 376.
25 -Frunzik Voskanyan، A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia، Master Essay submitted to the Faculty of the graduate School of Political Science and International Affeairs، Yerevan، Armenia، November 2000
26- Ibid، p13.
27- حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة 25 يناير نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة ،القاهرة ،مجلس الوزراء ،مركز العقد الاجتماعي ،2011،ص10.
28- المرجع السابق، ص10-11.
29- Ibid. p8.
30- Vito Tanzi، corruption around the world: Causes، Consequences، Scope، and Cures، IMF Working paper، International Monetary fund، May 1998.p8، 9.
31- محمود عبدالعال مشعال، مرجع سابق، ص379.
32- لجنة الشفافية والنزاهة، التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة: تعزيز جهود الشفافية والنزاهة ، تقرير سنوي،القاهرة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ،مارس 2010، ص34.
33- مثال علي ذلك انظر : دراسة: عبدالفتاح الجبالي، حرية المعلومات والشفافية في مصر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد، القاهرة، 2007.
34- انظر :دراسة: محمد علي حسن، الشفافية وصنع القرار بالادارات التعليمية في جمهورية مصر العربية،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 2016.

35- انظر :: حسين محمود حسن، مرجع سابق.
36- مثال لتلك الدراسات: عبد المجيد محمود، المواجهة الجنائية للفساد في الاتفاقيات الدولية والتشريع المصري، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق،جامعة عين شمس، 2010.
37-مثال لتلك الدراسات انظر :نهي عبدالعزيز، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد المالي والاداري في مصر، دراسة سيسيولوجية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2016.
38- نهى محمد الدسوقى، تأثير الفساد السياسى على استقرار النظام السياسى المصرى 1990-2011، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
39- انظر: خالد سري صيام، دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في: عبدالفتاح الجبالي، هناء عبيد (محررين)، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2010.
40- انظر : شدوى عصمت، دور المساءلة الاجتماعية في مكافحة الفساد الاداري: دراسة مقانة مع التطبيق علي الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015
41- انظر : ياسر إسماعيل حسن، دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد دراسة سياسية لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.
42- لمزيد من التفاصيل انظر :مؤسسة عالم واحد للتنمية، تقرير مؤشر مكافحة الفساد بمصر، القاهرة، مؤسسة عالم واحد للتنمية، يناير2016 .
43- مثال لتلك النوعية من الدراسات ، انظر :ياسمين خضرى ، الموقع الحالي لمصر علي خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، القاهرة ،مجلس الوزراء ،مركز العقد الاجتماعي ،2014.
44- لمزيد من التفصيل، انظر :مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منهجية مؤشر قياس الفساد الاداري في مصر ،القاهرة ،مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،سبتمبر 2006.
45- لمزيد من التفصيل، راجع: أحمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مرجع سابق.
46- مثال للدراسات التي استخدمت المنهج التجريبي في دراسة الفساد: انظر :طارق حمدى محمود، استكشاف دور السمات النفسية للموظف العام فى نزعته للفساد، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ،2014.فقد سعت الدراسة إلي استكشاف دور السمات النفسية للموظف العام في نزعته لارتكاب ممارسات فاسدة، بالتطبيق علي مجموعتين، لمرتكبي جرائم الفساد، لاختبار الفارق في نزعتهم للفساد .
47- تعتمد بعض التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، علي الصحف كمصدر أساسي لرصد قضايا الفساد في مصر، انظرعلي سبيل المثال : مؤسسة ملتقي الحوار للتنمية وحقوق الانسان، تقرير " الفساد في المحليات ..غياب الضمير وانعدام الرقابة"، القاهرة، مؤسسة ملتقي الحوار للتنمية وحقوق الانسان، 2008.
48- انظر :دراسة شدوى عصمت، دور المساءلة الاجتماعية في مكافحة الفساد الاداري: دراسة مقانة مع التطبيق علي الحالة المصرية، مرجع سابق.
49- مثال علي ذلك انظر : دراسة: حسين محمود ، مرجع سابق، حيث اعتمدت علي المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل أسباب الظاهرة وتحليل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وكذلك تحليل الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع وعلاقتها بالفساد، و اعتمد الباحث علي دراسات ومسوح سابقة قامت بها الجهات المعنية بالظاهرة.
50- انظر: علي سبيل المثال: دعاء لطيف ابراهيم، تصور مقترح لإصلاح بعض صور الفساد فى التعليم الابتدائي بمصر في ضوء أهداف وخبرات بعض الدول الأجنبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية،جامعة المنيا، 2016.

51- مثال للدراسات التي اتبعت المنهج القانوني انظر: ياسر إسماعيل حسن، دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد دراسة سياسية لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

52- مثال لتلك الدراسات، انظر: محمد فوزى حامد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري في القطاع الصحي في مصر،رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 2013.

53- انظر علي سبيل المثال: التقرير الصادر عن مؤسسة عالم واحد للتنمية بعنوان: تقرير مؤشر مكافحة الفساد بمصر، حيث يهدف التقرير إلي قياس التقدم المحرز في مكافحة الفساد في مصر، أحتوى التقرير علي سرد لبعض المعلومات حول القوانين وعمل الاجهزة الرقابية في الفترة محل الرصد، دون تحديد للمنهجية المتبعة في ذلك، ودون عرض واضح للمؤشرات المتبناه لقياس مدي التزام الدولة بمكافحة الفساد.

54- كسلسلة الاستبيانات الذي قام مركز معلومات مجلس الوزراء بتصميمها وتطبيقها، انظر علي سبيل المثال: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأى المواطنين حول الفساد الإدارى ومدى انتشاره -المرحلة الأولى (المنوفية- الفيوم-بورسعيد- شمال سيناء)، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2009.

55- كمثال: عطا الله حسونه السيد، الاثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد الاداري في المحليات :دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2015.

56- انظر :هشام رشدي خيرالله، معالجة الصحافة الالكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصري وتأثيرها علي المشاركة السياسية للشباب الجامعي:دراسة تحليلية ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 2013.

57- عادة ما كان يأتي الاهتمام بالتطبيق علي فئة المواطنون 18 فأكثر، من قبل الدراسات الصادرة عن مراكز بحثية، أومنظمات المجتمع المدني الدولية، لقدرة تلك الجهات علي تحمل تكلفة وعبء جمع المادة من فئة واسعة ممثلة للمصريين بكل خصائصهم.

58- انظر كمثال: خالدة ممدوح سيد، تنظيمات المجتمع المدنى ومظاهر الفساد: دراسة ميدانية بمحافظة بني سويف، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بني سويف، 2016.

59- طارق حمدى محمود، مرجع سابق.

60- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2002،ص 74.

61- المرجع السابق، ص 22.

62- منظمة الشفافية الدولية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، 2009، ص270.

63- إسلام الغزولي ، قضايا قومية ..البحث العلمي ومستقبل مصر الحديثة، جريدة الوطن بتاريخ 8-11-2014 ، متاح على الرابط http://www.elwatannews.com/news/details/593563